

بعد خروج واشنطن من المعادلة.. "الشرعية اليمنية" تراهن على الإنهاك الحوثي

البحر: لا بديل ولا خيار آخر أمام جبهات الشرعية إلا حسم المعركة عسكرياً

الأمناء / إرم نيوز / أشرف خليفة

يذهب خبراء إلى أن إعلان الولايات المتحدة عن توقف عملياتها العسكرية ضد ميليشيا الحوثيين لن يؤثر على جبهات القتال، في ظل تفتن قوات الشرعية لحالة الإنهاك التي تعيشها الميليشيا، على إثر الضربات التي تلقته طيلة الفترة الماضية، إلى جانب انهيار مخزونها العسكري، وتدمير ترسانتها الحربية.

ويؤكد قادة عسكريين، على أن جبهات القتال وصفوف قوات الشرعية قائمة بذاتها قبل الضربات الأمريكية، لذلك يرفضون الذهاب نحو الإشارة إلى أن وقف واشنطن عملياتها ضد ميليشيا الحوثيين قد ينتج أو يعود بأي مردود عكسي سلبي يؤثر على الهدف الرئيس والمتمثل بالحسم العسكري.

الجسم العسكري

وفي هذا الصدد، لفت نائب رئيس التوجيه المعنوي بقيادة محور تعز المتحدث العسكري باسم المحور العقيد عبدالباسط البحر، إلى أن: "جبهات الشرعية كانت تخوض المعركة، قبل الضربات الأمريكية، وفي معركة مستمرة ومتواصلة حتى النهاية، ولا بديل ولا خيار آخر أمامها إلا حسم المعركة عسكرياً".

ويرى البحر، في حديثه لـ"إرم نيوز"، أن: "جغرافيا السيطرة بعد الضربات لن تكون كما قبلها بكل تأكيد، إذ ستشهد توسعا للمساحة المحررة بشكل كبير، حتى التحرير الكامل"، مُستبعدا انعكاس وقف



الضربات على معنويات الجنود من خلال التأثير سلبي على جبهات الشرعية. وأكد أنه: "لا تأثير لذلك على الجبهات، فالجبهات قائمة وتزداد قوة وإصراراً على انتزاع النصر، بينما ميليشيات الحوثيين الإرهابية تزداد ضعفاً وانفضاحاً أمام أبناء اليمن والعالم".

وأوضح البحر، أن "المعركة لا بد لها من إعداد واستعداد وجاهزية فنية وقاتلية وتعزيزات وتحشيدات قتالية بشرية وبمعدات وأليات استراتيجية ولوجستية، وبحاجة إلى دعم واسناد مادي ومعنوي، وليست فقط فعلا ورد فعل، هي ليست موقفاً سياسياً أو إعلامياً أنياً أو لحظياً، ولكنها عمل متكامل ومستمر". وأشار المسؤول العسكري، إلى أن: "الأمر تتجه إلى معركة ومواجهة حاسمة مع الميليشيا الإرهابية، التي تختطف الدولة وتدمر كل مكتسباتها ومصالح أبناء شعبها"، متابعاً أنه "لا مجال أمامنا إلا الحسم العسكري كاتجاه إجباري وحيد، وفرض منطق الدولة، وإنقاذ ما يمكن إنقاذه في المناطق تحت سيطرة الميليشيات الحوثية الإرهابية المسلحة بالقوة".

الفرصة سانحة

في المقابل، ثمة من يرى أن السلطة الشرعية، تفوت على قواتها المتمركزة على صعيد مختلف الجبهات، الفرص تلو الأخرى، من خلال عدم إعلان تحريك الأرتال العسكرية، باتجاه القضاء على ميليشيا الحوثيين، واستغلال أي حالة انشغال أو توهان حوثي، للتحرك للقضاء عليها.

في هذا الإطار، يقول الخبير في الشؤون الاستراتيجية والعسكرية العميد ثابت حسين: "للأسف أضعفت السلطة الشرعية العديد من الفرص، وكانت تتذرع بالضعف الدولي بقيود اتفاق ستوكهولم، وكل ذلك غير صحيح، لاسيما وأن اتفاق ستوكهولم قد نقضه الحوثيون أكثر من مرة".

ويضيف حسين، لـ"إرم نيوز": "ثم إن اتفاق ستوكهولم كان يخص محافظة الحديدة فقط"، مُتسائلاً: "لماذا لم تقم بتحريك جبهات مأرب وتعز والجوف وغيرها من الجبهات؟".

ومع ذلك في الوقت نفسه، أعرب حسين عن أمله بأن لا يتم إلقاء أي بال أو أهمية على الاتفاق بين الأمريكان وميليشيا الحوثيين، لافتاً إلى أن الفرصة كانت ولا زالت حتى اللحظة سانحة، لأن تتحرك قوات الشرعية على مستوى الجبهات كافة، خصوصاً في ظل الوضع الضعيف الذي يعيشه الحوثيون، بعد خسائرهم الفادحة التي تعرضوا لها جراء الضربات الأمريكية.

"أمريكا تقاتل من أجل مصالحها" وعند إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، إطلاق العملية العسكرية ضد ميليشيا الحوثيين منتصف شهر مارس/ آذار الماضي، قالها بوضوح "سنذهب لحماية مصالحنا في خطوط الملاحة البحرية التي يستهدفها الحوثيون"، ولم يتطرق إلى إنهاء انقلابهم على السلطة الشرعية، أو إعادة الحكومة اليمنية إلى صنعاء، ومن ثم فإن اليمنيين أنفسهم هم المعنيون باستعادة سلطتهم واستعادة كامل ربوع اليمن إلى حضن الدولة.

من جهته لا يرى عميد المختطفين والأسرى الشيخ جمال المعمرى، أن وقف العمليات الأمريكية ضد ميليشيا الحوثيين، "قد فوت شيئاً على اليمنيين"، مؤكداً أن: "اليمنيين يقاتلون تحت مظلة الشرعية، وليس تحت مظلة الأمريكان، وتحرير صنعاء والمحافظة اليمنية يعنيهم هم

بدرجة رئيسية وأولى، لا أمريكا". وأشار المعمرى، في حديثه لـ"إرم نيوز"، إلى أن: "الولايات المتحدة، جاءت للقتال في اليمن، من أجل مصالحها هي فقط، ولم تأت من أجل إعادة الشرعية أو من أجل الحكومة اليمنية، وقد أعلنوا

وصرحوا بذلك منذ اليوم الأول". وأضاف المعمرى: "ومن ثم، فعندما أعلنت ميليشيا الحوثيين استسلامها لهم، أوقفت واشنطن عملياتها العسكرية وقصفها للحوثيين، ولم تنظر إلى الشرعية، ولا اهتمت بإعادة الأمور في اليمن إلى نصابها الصحيح، لذلك نحن المعنيون بتحرير وطننا وحدنا".

إعلان مناقصة شراء الاشلاف الحديدية رقم (11) لعام 2025م للمرة الثانية

تعلن مؤسسة موانئ خليج عدن اليمنية - ميناء عدن عن رغبتها في إنزال المناقصة العامة رقم (11) لعام 2025م

للمرة الثانية، والخاصة بشراء وتركيب إشلاف حديدية للإدارة العامة للأرصفة والمساحات لمؤسسة موانئ خليج

عدن اليمنية - ميناء عدن والتي يتم تمويلها من المصدر: الذاتي.

سارية المفعول.

4. صورة من شهادة مزاوله المهنة سارية المفعول.

5. صورة من السجل التجاري ساري المفعول.

6. توفير عينات ذات جودة عالية.

7. الالتزام بتوفير بطائق غير منتهية.

تستثنى الشركات الأجنبية من تقديم الشهادات والبطاقات المشال إليها أنفاً ويكتفي بتقديم الوثائق القانونية المؤهلة الصادرة من البلدان التي تنتمي إليها تلك الشركات.

- فترة سريان العطاء (90) يوماً اعتباراً من يوم فتح المظاريف.

- يجب تقديم العطاءات إلى مدير إدارة المناقصات والمزايدات.

- آخر موعد لاستلام العطاءات وفتح المظاريف هو الساعة (11:00 صباحاً) من يوم: الأربعاء الموافق 6 / 18 / 2025م، ولن تقبل العطاءات التي ترد بعد هذا الموعد وسيتم إعادتها بحالتها المسلمة إلى أصحابها.

- سيتم فتح المظاريف بمقر المؤسسة (في مكتب مدير عام المخازن والمشتريات والمناقصات بحضور أصحاب العطاءات أو من يمثلهم بتفويض رسمي موقع ومختوم).

- يمكن للراغبين المشاركة في هذه المناقصة والاطلاع على وثائق المناقصة قبل شرائها خلال أوقات الدوام الرسمي للفترة المسموح بها لبيع وثائق المناقصة لمدة (28) يوماً من تاريخ نشر أول إعلان أو عن طريق زيارة موقعنا الإلكتروني (www.portofaden.net).

فعلى الراغبين المشاركة في هذه المناقصة التقدم بطلباتهم الخطية خلال أوقات الدوام الرسمي إلى العنوان التالي: مؤسسة موانئ خليج عدن اليمنية (ميناء عدن) - المركز الرئيسي - بجانب فندق الهلال - م/التواهي - محافظة عدن / الإدارة العامة للمخازن والمشتريات والمناقصات - مدير إدارة المناقصات والمزايدات.

تلفون: +967200168 + تليفاكس: +967201541

- لشراء واستلام وثائق المناقصة نظير مبلغ وقدره (80,000) ألف ريال يمني لا يرد.

- آخر موعد لبيع الوثائق يوم: الأحد الموافق 15 / 6 / 2025م، مع الأخذ بعين الاعتبار إجازة عيد الأضحى المبارك.

- يقدم العطاء من أصل ونسختين في مظروف مغلق ومختوم بالشمع الأحمر إلى عنوان المؤسسة المحدد أعلاه ومكتوب عليه أسم الجهة والمشروع ورقم المناقصة وأسم مقدم العطاء وفي طيه الوثائق التالية:-

1. ضمان بنكي غير مشروط وغير قابل للإلغاء بنفس نموذج الصيغة المحددة في وثائق المناقصة (بمبلغ وقدره 110 دولار أمريكي) صالح لمدة (120 يوماً) من تاريخ فتح المظاريف أو شيك مقبول الدفع صادر من بنك معتمد من قبل البنك المركزي اليمني.

2. صورة من شهادة الضريبة على المبيعات + البطاقة الضريبية سارية المفعول.

3. صورة من البطاقة التأمينية سارية المفعول + صورة من البطاقة الزكوية